

العنوان:	الجملة الشرطية في الربع الأخير من القرآن الكريم : دراسة نحوية تطبيقية
المؤلف الرئيسي:	بشارة، نجاه حسن عيسى
مؤلفين آخرين:	الفكي، مصطفى محمد، هاشم، البشري السيد محمد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2000
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 148
رقم MD:	661948
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية اللغة العربية
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	النحو، الجملة الشرطية، القرآن الكريم
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/661948

المقدمة

الحمد لله الذي أكرمنا بأفصح بيان، وخلّد العربية بالقرآن، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للأنام، وعلى آله وصحبه الكرام.
وبعد:

لمّا كان القرآن الكريم يتميز بغزارة المادة، وواسع الثراء اللفظي، فقد صار له مع اللغة العربية شأن جليل وكان له فيها أثر كبير؛ تمثل في إغنائها وإثرائها، في أصواتها وألفاظها، في أدبها وبيانها، في تراكيبها وأساليبها، في نحوها وصرفها، لذا فقد وقع اختيار الباحثة بعد اختيار الله - جلّ شأنه - أن تكون ﴿ الجملة الشرطية في الربع الأخير من القرآن الكريم ﴾ والذي يبدأ بالآية الخامسة والأربعين من سورة الصافات وحتى نهاية سورة الناس موضوعاً لهذا البحث. والسبب في هذا الاختيار أن النحاة قد أكثروا من الحديث عن الجملة الشرطية، فكان لكلّ آراؤه، ولكلّ مذهبه وحججه فأرادت أن تربط هذا بالقرآن الكريم، وغرضها من هذا الربط أن تجعل القرآن حكماً على هذه القواعد النحوية لا أن تجعلها حكماً عليه إذ أن القرآن هو الأصل لاقتباس قواعد اللغة.

جهود السابقين:

ليس هذا البحث بطبيعة الحال أول بحث يكتب في هذا الموضوع بل سبقته محاولات كثيرة قديماً وحديثاً بحيث يعدّ استكمالاً لهذه البحوث السابقة.

دوافع اختيار الموضوع:

الذي دفع الباحثة لاختيار هذا الموضوع عدة عوامل منها:

١. الرغبة في إحياء التراث العربي الذي ما زال أكثره رهين المكتبات ينتظر نجدة الباحثين؛ لينفضوا عنه ما تراكم عليه من غبار القرون، حتى تنتفع الأمة بهذا العطاء الثرّ من جهود السابقين من العلماء ومن عصارة فكرهم.
٢. هذه الدراسة تُعدّ محاولة متواضعة لتيسير النحو، وتلتزم بمنهج معين يحاول أن يعود بالنحو إلى مورده العذب، ويدرسه من خلال الأساليب الرفيعة وفي مقدمتها القرآن الكريم.

٣. ارتباط الباحثة بالقرآن الكريم منذ حداثة سنّها وولعها الشديد بالنحو جعل فكرة الربط بينهما تستحوذ على نفسها. كما أن إقامة الدراسة على أصل راسخ ثابت كامل تشعّر الباحث بالثقة واليقين.

أهداف البحث:

- أ. حصر القواعد النحوية الخاصة بالجملة الشرطية في مؤلف واحد لتوفير جهد ووقت الباحثين.
- ب. محاولة الباحثة المساهمة في إثراء المكتبة العربية بهذا البحث المتواضع، علّه يكون قطرة في محيط دراسات لغة القرآن الكريم.

ج. خدمة النحو؛ حيث يعطيه هذا الربط بالقرآن قوة وشمولاً وحصانة ما بعدها حصانة. كما أنه يبنيه بناءً سليماً قوياً معتمداً على أوثق نص في الوجود.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون منهجه هو المنهج الاستقرائي الوصفي التطبيقي حيث يعتمد على جمع النصوص وتحليلها. وكان اعتماد الباحثة على الآيات القرآنية أولاً ثم الشواهد الشعرية من عصور الاحتجاج، والأحاديث النبوية والأمثال والأقوال المأثورة إن وجدت.

خطة البحث:

قسمت الباحثة هذا البحث إلى أربعة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد وتقفوها خاتمة، مع وضع الفهارس الفنية اللازمة على النحو الآتي:

المقدمة: بيّنت فيها الباحثة أهمية الموضوع، ودوافع اختياره، وأهدافه، ومنهجه. التمهيد: وهو ذو شقين، كان الشق الأول منه عن معنى الكلام والجملة لغة واصطلاحاً. أمّا الشق الثاني فكان عن معنى الشرط لغة واصطلاحاً، وعن عناصر الجملة الشرطية.

أمّا الفصل الأول فقد جعلته الباحثة عن أدوات الشرط الجازمة، وفيه خمسة مباحث جعلت الباحثة المبحث الأول منه عن التقسيم الصرفي لهذه الأدوات، والمبحث الثاني عن اقتران هذه الأدوات بـ "ما"، والمبحث الثالث عن دلالة هذه الأدوات، والمبحث الرابع عن إعرابها، والمبحث الخامس عن صدارة الأداة. والفصل الثاني كان بعنوان جملتي الشرط والجواب، وفيه ثلاثة مباحث، تناولت الباحثة في المبحث الأول منه أنماط جملتي الشرط والجواب، وفي المبحث الثاني روابط الجواب، وفيه ثلاثة مطالب: تناولت في المطلب الأول منه الربط بـ "الفاء"، وفي المطلب الثاني الربط بـ "إذا" الفجائية، وفي المطلب الثالث اجتماع "الفاء" و "إذا" الفجائية.

أمّا المبحث الثالث فقد تحدثت فيه عن الشرط والجواب، وفيه مطلبان، تحدثت في المطلب الأول منه عن العطف على فعل الشرط، وفي المطلب الثاني عن العطف على فعل الجواب.

ثمّ كان الفصل الثالث عن أدوات الشرط غير الجازمة. وفيه ستة مباحث، خصصت الباحثة لكل أداة منها مبحثاً، تحدثت فيه عن معناها الدلالي واستعمالها وحكمها النحوي والأدوات هي: "إذا، أمّا، كلّما، لمّا، لو، ولولا ولوما".

والفصل الرابع جعلته عن الجملة الشرطية والحذف، وفيه ستة مباحث: تحدثت في المبحث الأول منه عن حذف فعل الشرط وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: في الاشتغال وغيره بعد أدوات الشرط، والمطلب الثاني: فيما ظاهره أن فعل الشرط كان، والمطلب الثالث: بعد "لا" النافية.

وفي المبحث الثاني تحدثت عن حذف فعل الشرط والأداة، وفي المبحث الثالث عن حذف جواب الشرط، وفيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول لقيام ما يدل عليه مقامه. والمطلب الثاني إذا عرف معنى الجواب، والمطلب الثالث إذا سبقه ذو جواب. والمبحث الثالث عن الجملة الشرطية والقسم، وفيه أربعة مطالب: المطلب الأول تعريف القسم، والمطلب الثاني جملة القسم، والمطلب الثالث اللام الموطئة للقسم،

والمطلب الرابع اجتماع والشرط والقسم.
أمّا المبحث الخامس فكان عن توالي الشرط على الشرط ، والمبحث السادس عن
توالي الاستفهام والشرط ، والمبحث السادس عن حذف جملة الشرط والجواب وبقاء
الأداة.

وفي الخاتمة ذكرت الباحثة أهم النتائج التي توصلت إليها، كما توجهت بما عن لها من
توصيات ومقترحات.

مصادر البحث ومراجعته:

مصادر هذا البحث ومراجعته كانت شاملة لكتب النحو، وكتب التفسير، وكتب
القرائات، وكتب التراجم والطبقات، وبعض هذه الكتب ضارب في القدم، ومن ثمّ
كانت هذه المصادر ذات أصالة. وهناك المراجع العامة المتصلة بموضوع البحث من
قريب أو بعيد.
ولمزيد من الفائدة عادت الباحثة لبعض كتب النحو الحديثة لتربط بين آراء العلماء في
القديم والحديث.

الملاحق:

ضمّن البحث عدد من الملاحق التي تحتوي على الآيات المتعلقة ببعض أحكام
الجملة الشرطية، وأشارت الباحثة في ضبط مرجع الآيات برقمين: أولهما رقم
السورة، وثانيهما رقم الآية منها.

فهرس الفهارس:

ذيلَ هذا البحث بعدد من الفهارس الفنية على النحو الآتي:

- ١/ فهرس الآيات القرآنية، مرتبة حسب ترتيب السور في المصحف مبتدئين برقم
السورة ونص الآية ورقمها والصفحة التي وردت بها.
- ٢/ فهرس الأحاديث النبوية. مع ذكر الصفحة التي ورد بها الحديث.
- ٣/ فهرس الأمثال والأقوال المأثورة مرتباً ألفبائياً، مع ذكر الصفحة.
- ٤/ فهرس الشواهد الشعرية مرتباً ألفبائياً حسب القافية.
- ٥/ فهرس الأعلام المترجمة.

٦/ فهرس المصادر والمراجع مرتبة ألفبائياً على حسب ترتيب مؤلفيها وقد ابتدأت
الباحثة بما اشتهر به مؤلف الكتاب لدى الباحثين سواء أكان اسمه أو كنيته أو لقبه.

٧/ فهرس الموضوعات التي تضمنها البحث.

وبعد: فهذه خلاصة لما قامت به الباحثة راجية أن ينال رضا الدارسين والباحثين وإن
كان رضاؤهم غاية لا تدرك، آملة أن يسهم هذا البحث المتواضع في خدمة اللغة
العربية والدراسات القرآنية، سائلة المولى عز وجل أن ينفع به طلاب العلم، وأن
يُدّخر لها عنده أجره، إنه نعم المولى ونعم النصير.

المصطلحات والرموز

هناك بعض المصطلحات والرموز التي سيجري استخدامها كثيراً من قبل الباحثة
لأبد من توضيحها وهي:

أولاً: المصطلحات:

أداة الشرط: الأداة التي تربط بين جملتين، وتؤلف منهما جملة مركبة هي جملة الشرط.

الجملة الشرطية: وتطلق على الجمل المكونة من أداة الشرط وجملتين بعدها، هما جملة الشرط والجواب.

جملة الشرط: هي الجملة التي تلي أداة الشرط.

جملة جواب الشرط "أو جملة الجواب": هي الجملة التي تلي جملة الشرط.

فعل الشرط "أو الشرط": الفعل الواقع في جملة الشرط.

فعل جواب الشرط "أو فعل الجواب": هو الفعل الواقع في جملة جواب الشرط.

ثانياً الرموز:

ت: توقي.

ج: جزء.

ص: صفحة.

م: مجلد، أو ميلادية.

بدون: بدون رقم الطبعة أو تاريخها.

ط: طبعة.

ق: قبل.

هـ: هجرية.

التَّمْهِيدُ

أ/ مفهوم الجملة

أولاً تعريف الكلام:

إنَّ التحدُّثَ عن مفهوم الجملة يتطلب من الباحثة التحدُّثَ عن مفهوم الكلام، وذلك لأنَّ النحاة قد عرَّفوا الكلام وأكثروا من الحديث عنه، وقلما وجدتُ كتاباً من كتبهم قديماً وحديثاً إلا وقد أفرد باباً للكلام وما يتألف منه. فللكلام معنيان: أحدهما لغوي والآخر اصطلاحى. فالكلام لغة: القول أو ما كان مكتفياً بنفسه (١). واصطلاحاً: هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها (٢).

ثانياً تعريف الجملة:

الجملة لغة: واحدة الجمل. والجملة جماعة الشيء. وأجمل الشيء: جمعه عن تفرقة، والجملة: جماعة كلِّ شيءٍ بكماله من الحساب وغيره. يقال: أجملت له الحساب والكلام،

قال تعالى: ﴿لَوْ لَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ (٣) (٤).

أمّا تعريف الجملة اصطلاحاً، فلم يظهر هذا المصطلح مع شهرته عند سيبويه إذا أخذ في الاعتبار أنَّ كتابه "الكتاب" يُعدُّ تمثيلاً ناضجاً للجهود النحوية في تلك الفترة، فسبويه لم يعطِ إشارة واضحة لمفهوم الجملة، كما فعل الذين أتوا من بعده، فقد كان يتحدث عنها دون الإشارة إليها بهذا المصطلح "الجملة" وذلك عند حديثه عن المسند والمسند إليه بقوله: ((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدّاً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدٌّ من الآخر في الابتداء)) (٥).

بعد ذلك ظهر مصطلح "الجملة"، ولعلَّ أوّل من استخدمه بهذا المفهوم الذي عُرفت به الجملة وانتشر فيما بعد هو المبرّد في كتابه المقتضب، إذ يقول عند حديثه عن الفاعل: ((إنّما كان الفاعل رفعا، لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها،

(١) الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي، محيط المحيط، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ج ٤ ص ١٧٢.

(٢) ابن عقيل، بماء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني (ت ٧٦٩هـ) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بشرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، طبعة جديدة ومنقحة، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م، ج ١ ص ١٩.

(٣) الفرقان: ٣٢.

(٤) ابن منظور الأفرقي، جمال الدين، محمد بن مكرم بن علي. (ت ٧١١هـ) لسان العرب، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة

التاريخ العربي ببيروت، ط ١، ١٤٦١هـ / ١٩٩٦م، مادة "جمل".

(٥) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب بالقاهرة،

ط ٣، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ج ١ ص ٢٣.

وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر، إذا قلت: قام زيد فهي بمنزلة قولك: القائم زيد)) (١).

في المرحلة التي تلت عصر سيبويه أخذ مفهوم الجملة منحيين: أحدهما مرادف للكلام، والآخر أعم منه.

فمن النحاة الذين نظروا إليهما على أنهما مترادفان، يقصد بكل واحد منهما ما يقصد بالآخر، ابن جني الذي يعرف الكلام بقوله: ((أمّا الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك)) (٢).

يتفق الجرجاني مع ابن جني في التسوية بين الكلام والجملة، حيث يقول: ((اعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة، فإذا ائتلف منها اثنان فأفاداً نحو: "خرج زيد" سُمِّيَ كلاماً، وسُمِّيَ جملة)) (٣).

تابع الزمخشري ابن جني والجرجاني بقوله: ((والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وهذا لا يتأثّر إلا في اسمين كقولك: "زيد أبوك" و"بشر صاحبك"، أو فعل واسم نحو قولك: "ضرب زيد" و"انطلق بكر" ويسمى جملة)) (٤).

ظلت أصداء هذه التسوية تتردد حتى العصر الحاضر، إذ عرّفهما عباس حسن بتعريف واحد قائلاً: ((الكلام أو الجملة ما تركب من كلمتين أو أكثر، وله معنى مفيد مستقل)) (٥). وكذلك عرّفها د. عبده الراجحي (٦).

بعد ذلك ظهر الفريق الآخر وهو الذي يفرّق أصحابه تفرقة حاسمة بين هذين المصطلحين - "الكلام والجملة". وعلى رأس هؤلاء الرضي الذي يقول: ((والفرق بين الجملة والكلام، أنّ الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، فكل كلام جملة ولا ينعكس)) (٧).

تابع ابن هشام الرضي في التسوية بينهما غير أنه شرح الجملة، وبيّن أنّ الكلام أخص منها، لا مرادف لها بقوله: ((الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه.

(١) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي (ت ٢٨٦ هـ). المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة

دار التحرير بالقاهرة، ط ٥، ١٣٨٦ هـ، ج ١ ص ٨-١٠.

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط ١،

١٣٧٤ هـ/ ١٩٥٥ م، ج ١ ص ١٧.

(٣) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٧١ هـ) الجمل، حققه وقدم له علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢ م،

ص ٤٠.

(٤) الزمخشري، أبو القاسم جاز الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) المفضل في علم العربية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار

الجيل، بيروت، ط ٢، ص ١٠-١١.

(٥) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط ٩، ١٩٩٢ م، ج ١ ص ٦.

(٦) د. عبده الراجحي، التطبيق النحوي، دار النهضة، بيروت، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م، ص ٧٧.

(٧) ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (ت ٦٤٦ هـ) الكافية في النحو، شرح الشيخ رضي

الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت ٦٨٦ هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، (بدون) ج ١ ص ٨.

وبالجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ "قام زيد" والمبتدأ والخبر كـ "زيد قائم" وما كان بمنزلة أحدهما نحو "ضرب اللص" و "أ قائم الزيدان" و "كان زيد قائماً" و "ظننته قائماً".

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب أنها أعمُّ منه، إذ شرطه الإفادة، بخلافها، ولهذا تسميهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام)) (١).

أمّا السيوطي فقد حذا حذو الرضي وابن هشام في التفرقة بين الكلام والجملة بقوله: ((ذهبت طائفة إلى أنّ الجملة والكلام مترادفان، وهو ظاهر كلام الزمخشري في المفصل ... والصواب أنها أعمُّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها)) (٢). ترى الباحثة أنّ المذهب الراجح هو المذهب الذي يفرّق بين الكلام والجملة، لأنّ شرط الكلام الإفادة بخلافها، فقول طرفة (٣):

لَعَمْرُكَ إِنَّ الْمَوْتَ مَا أَخْطَأَ الْفَتَى ** لَكَالطَّوْلُ الْمُرْخَى وَثِيَّاهُ بِالْيَدِ (٤)

كلام، لأنه يقتضي أن يذكر كلّ، ليتّم المعنى الذي يحسن السكوت عليه. وهو يضم أربع جمل، هي: لعمرُك قسمي، إنّ الموتَ لكالطّول، أخطأ، ثيَّاهُ باليد. أمّا قوله رَبِّكَ: ((إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ)) من قوله تعالى: ﴿ إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ﴾ (٥) يسمّى جملة، ولا يسمّى كلاماً، لأنّ السامع ينتظر الجواب، وهو قوله تعالى: ((فَلَا غَالِبَ لَكُمْ)).

(١) ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ١٩٩٢م، ج ٢ ص ٤٣١.

(٢) جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) مع الموامع شرح جمع الجوامع، عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (بدون) ج ١ ص ١٢-١٣.

(٣) هو أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن بكر الوائلي (ت ٦٠ق.هـ) من شعراء الطبقة الرابعة الجاهليين. له ديوان شعر تُرجم إلى الفرنسية. (طبقات فحول الشعراء ٣١٧/١، الأعلام ٢٢٥/٣).

(٤) طرفة بن العبد، ديوانه، دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م، ص ٥٣.

(٥) آل عمران : ١٦٠.

ب/ مفهوم الشرط

الشرط لغة:

هو إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه والجمع شروط وشرائط ، وفي الحديث لا يجوز شرطان في بيع هو كقولك بعثك هذا الثوب نقداً بدينار ونسيئة بدينارين وهو كالبيعين في بيعة.

والشرط بالتحريك: العلامة التي يجعلها الناس بينهم والجمع أشرط . وأشرط الساعة علاماتها وهو منه وفي التنزيل العزيز: ﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا ﴾ (١) أي علاماتها. والاشترط العلامة التي يجعلها الناس بينهم (٢).

الشرط اصطلاحاً:

لم يكن مصطلح الشرط معروفاً عند النحويين بهذا اللفظ . فالمصطلح المستعمل لدى سيبويه مثلاً هو مصطلح "الجزاء" وهو معادل لمصطلح الشرط من حيث المعنى. ومن هذا المصطلح - الجزء - أخذت الأفعال "يُجَازَى بها" أي يجزم بها و"جازوا بها"، وأخذ منه مصطلح آخر هو مصطلح "المجازاة" (٣). تابع النحويين سيبويه على هذا المصطلح لزمن طويل إلى أن جاء الفراء وهو أول من استخدم مصطلح الشرط (٤)، ثم أخذه بعده المبرد وعرفه بقوله: ((ومعنى الشرط وقوع الشيء لوقوع غيره)) (٥).

نهج ابن السراج نهج سيبويه في التسمية قائلاً: ((فإذا أرادوا أن يجعلوا الفعل سبباً للثاني جاءوا به في الجزاء وفيما ضارع الجزاء)) (٦). وجاء في شرح كافي ابن الحاجب: ((كلمة الشرط ما يطلب جملة من يلزم من وجود مضمون أو لهما فرض حصول مضمون الثانية فالمضمون الأول مفروض ملزوم والثاني لازمة)) (٧).

من النحويين المحدثين الذين تطرقوا لتعريف الشرط مؤلفا الشرط في القرآن بقولهم: ((إن التركيب الشرطي وحدة نحوية تحمل قضية تتحل إلى طرفين ثانيهما مُعَلِّق بمقدمة يتضمنها الأول، والعامل الذي تتعقد به القضية قد يكون لفظاً صريحاً وهو الأداة وقد يكون مظهراً نحوياً في صلب التركيب وهو سياق الطلب)) (٨). هل الجملة الشرطية فعلية أم اسمية ؟

(١) محمد : ١٨.

(٢) الزبيدي ، الأمام عبد الدين أبو حيف، السيد مرتضى الحسيني الواسطي، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون) ج ٥ ص ١٦٦ مادة (شرط).

(٣) الكتاب، ج ٣ ص ٥٦ - ٧١ - ٦٣ - ١٥٢ - ٩٤ - ٩٣ - ٩١ - ٨٤ - ٨٢ - ٧٧ - ٧٥ - ٧٣.

(٤) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت ٢٠٧ هـ) معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة (بدون) ج ١ ص ٢٨٨.

(٥) المقتضب، ج ٢ ص ٤٦.

(٦) ابن السراج، أبو بكر، محمد بن السري بن سهل (ت ٣١٦ هـ) الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة

الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م، ج ٢ ص ١٨٨.

(٧) كافي ابن الحاجب، ج ٢ ص ١٠٨.

(٨) المسدي، د. عبد السلام المسدي ود. محمد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن، منشورات الدار العربية، ليبيا - تونس،

من مقتضيات البحث عن حقيقة الجملة الشرطية أن تتساءل الباحثة عن هوية نوعها، والجدير بالذكر أن الجملة عند بعض النحاة نوعان: فعلية واسمية، وما لم يكن من الجمل مندرجاً بمظهره البسيط المجرد في هذا التقسيم أخضع له، لذا فقد زعم بعض النحاة، أنها جملة اسمية إذا كان صدرها حرف شرط ومبتدأ، أو اسم شرط غير معمول لفعله. وأنها جملة فعلية إذا كان صدرها حرف شرط وفعل، أو اسم شرط معمولاً لفعله. قال ابن هشام: ((مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف؛ فالجملة من نحو "أقائم الزيدان، وأزيد أخوك، ولعل أباك منطلق، وما زيد قائماً" اسمية، ومن نحو "أقام زيد، وقد قام زيد، وهلاً قمت" فعلية)) (١).

أشار المبرد إلى الجملة الشرطية بقوله: ((المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني كل واحد منهما من صاحبه، فمن ذلك: قام زيد والابتداء وخبره، وما دخل عليه نحو: "كان" و"إن" وأفعال الشك، والعلم والمجازاة)) (٢). فقولُه "المجازاة" إشارة واضحة إلى الجملة الشرطية. أمّا الزمخشري فقد نصّ بوضوح على الجملة الشرطية بقوله: ((والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك نحو: زيد ذهب أخوه، وعمر أبو منطلق، وبكر إن تعطه يشكر، وخالد في الدار)) (٣).

أمّا ابن يعيش فإرها اثنتين فقط: اسمية وفعلية، ويخرج كلاً من الشرطية والظرفية من جدول الأنواع مدخلاً إياهما بكثير من التأويل في الفعلية، فهو يورد رأي أستاذه الزمخشري ثم ينقده قائلاً: ((واعلم أنه قسم الجملة إلى أربعة أقسام: فعلية واسمية وشرطية وظرفية وهذه قسمة أبي علي وهي قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان، فعلية واسمية لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين: الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي "استقر" وهو فعل وفاعل)) (٤). ثم يضيف قائلاً: ((وأمّا الجملة الثالثة وهي الشرطية فنحو قولك: زيد إن يقيم أقم معه، فهذه الجملة، وإن كانت من أنواع الجمل الفعلية، وكان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله، نحو: قام زيد، إلا أنه لما دخل ههنا حرف الشرط ربط كل جملة، من الشرط والجزاء، حتى صارتا كالجملة الواحدة، نحو المبتدأ والخبر. فكما أن المبتدأ لا يستقل إلا بذكر الخبر، كذلك الشرط لا يستقل إلا بذكر الجزاء. ولصيرورة الشرط والجزاء كالجملة الواحدة، جاز أن يعود إلى المبتدأ منهما عائد واحد، نحو: زيد إن تكرمته يشكرك عمرو، فالهاء في "تكرمته" عائدة إلى زيد، ولم يعد من الجزاء ذكر)) (٥).

لابن هشام تصنيف ثلاثي للجملة على النحو الآتي: الاسمية: وهي التي صدرها اسم، والفعلية: وهي التي صدرها فعل، والظرفية: وهي المصدرة بظرف أو مجرور،

(٢) المقتضب، ج ٤ ص ١٢٦.

(١) المغني، ج ٢ ص ٤٣٣.

(٢) المفصل، ص ٢٤.

(٤) ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) شرح المفصل، دار صادر، بيروت، (بدون) ج ١ ص ٨٨.

(٥) المرجع السابق، نفس الصفحة.

وأنكر على الزمخشري الجملة الشرطية، اتضح ذلك من قوله: ((وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصواب أنها من قبيل الفعلية)) (١).

من النحاة المعاصرين الذين أشاروا إلى أنواع الجمل، د. فخر الدين قباوة الذي اعتبر الجملة الشرطية جملة قائمة بذاتها إلى جانب الجمل الأخرى حيث ذكر أنها ثلاثة أنواع: اسمية، وفعلية، وشرطية (٢). أمّا د. عبده الراجحي فقد أشار إلى أن أنواع الجملة في العربية نوعان لا ثالث لهما، وهما: الجملة الاسمية والفعلية (٣). من خلال استعراض الباحثة لآراء هؤلاء النحاة يتضح لها أنهم يتفقون على وجود الجملة الاسمية والفعلية، بينما يقع الخلاف في وجود الجملة الشرطية والظرفية. والرأي الراجح لديها أن الجملة الشرطية، جملة مستقلة، قائمة بذاتها، تؤدي معنى هاماً وواضحاً، هو تعليق معنى بمعنى وربطه به.

هل الجملة الشرطية جملة واحدة أم جملتان ؟

هذا السؤال من الأمور التي تردد حولها النحاة كثيراً. فقد قال الجرجاني: ((ووزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان، ولكننا نقول: إن حكمهما حكم جملة واحدة، من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى، حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة. فلو قلت: "إن تأتني" وسكت لم تقف كما لا تفيد إذا قلت "زيد" وسكت، فلم تذكر اسماً آخر ولا فعلاً، ولا كان مؤبداً في النفس معلوماً من دليل الحال)) (٤).

وقال أيضاً في دلائل الإعجاز: ((واعلم أن سبيل الجملتين في هذا وجعلهما بجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة الجزئين، ثم يجعل المجموع خبراً أو صفة أو حالاً كقولك: زيد قام غلامه، وزيد أبوه كريم، ومررت برجل أبوه كريم، وجاءني زيد يعدو به فرسه، فكما

يكون الخبر والصفة لا محال في مجموع الجزئين لا في أحدهما، كذلك يكون الشرط في مجموع الجملتين لا في إحداهما)) (٥).

وقال ابن جني: ((إن تركيب الشرط هو في الأصل قائم على جملتين، ولكنه يتضمنه معنى الشرط، أصبح جملة واحدة مكونة من جملتين يربط بينهما الرابط الشرطي بجعل الأولى سبباً للثانية)) (٦).

أما ابن يعيش فله قد قارب الإحساس الواضح بتكامل التركيب الشرطي نحويًا فلم يكن بينه وبين الإدراك الواضح بأن الشرط كل لا يتجزأ إلا شيء يسير وذلك بقوله: ((وتدخل "إن" على جملتين فتربط إحداهما بالأخرى وتصيرهما كالجملة

(١) المغني، ج ٢ ص ٤٣٣.

(٢) د. فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٣، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، ص ١٨.

(٣) التطبيق النحوي، ص ٧٧.

(٤) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت ٤٧١هـ) أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة

المدني بمصر، ط ١، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، ص ١١١.

(٥) الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرحه وعلق عليه ووضع فهرسه د. محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ /

١٩٩٥م، ص ١٩٠.

(٦) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله

أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ١، ١٩٥٤م، ج ١ ص ٢٠٤.

الواحدة نحو قولك، إن تأتي أنك والأصل: تأتيني أتيتك فلما دخلت إن عقدت إحداهما بالأخرى حتى لو قلت إن تأتي وسكت لا يكون كلاماً حتى تأتي بالجملة (الأخرى) (١).

يُلاحظ أن النحاة انشغلوا عن خصائص التركيب الشرطي من الداخل، بقضايا الشكل وأبرزها التقدير الإعرابي والبحث عن العامل في جواب الشرط وهذا ما جعل بعض المحدثين يحاولون تداركه بالإلحاح أن الجملة الشرطية كل لا يتجزأ، فمهدي المخزومي يؤكد على أن جملة الشرط والجواب جملة واحدة وتعبير لا يقبل الانشطار لأن الجزئين فيها يعبران معاً عن فكرة واحدة ولكنه يقصر هذا الاعتبار على "النظر اللغوي" بينما يبقى على اعتبار "جملة الشرط جملتين" بالنظر العقلي والتحليل المنطقي، وفي ذلك من المزج ما لا يخفى إذ يقول:

((هي تركيب لغوي يقوم على جملتين: هما جملة الشرط وجملة الجواب تربط بينهما أداة الشرط، ويتعلق وجود الثانية على وجود الأولى، وتولفان جملة واحدة تؤدي فكرة واحدة، كأن الأولى سبباً للثانية فلا يقبلان الانشطار)) (٢).

عناصر الجملة الشرطية :

تتكون الجملة الشرطية في الأصل من ثلاثة عناصر هي:

١/ أداة الشرط: والأداة لغة: تعني الآلة وجمعها أدوات وأصل ألفها واو، ولكل ذي حرفة أداة وهي التي تقيم حرفته (٣).

واصطلاحاً: ((يراد بها الكلمة التي تستعمل للربط بين الكلام أو للدلالة على معنى في غيرها كالتعريف في الاسم أو الاستقبال في الأفعال أو في الحرف المقابل للاسم والفعل)) (٤).

أما المعنى الاصطلاحي لأداة الشرط: أنها كلمة وضعت للدلالة على التعليق والربط بين جملتين يلزم من وجود مضمون أو لاهما فرض حصول مضمون الثانية. أي يحكم بسببية أو لاهما ومسببية ثانيتهما (٥).

وهذا هو نفس المعنى الذي نجده عند دكتور محمد صلاح الدين الذي يقول: ((أدوات الشرط: أدوات تدخل على جملتين لتجعل كلاً منهما مسبب عن الأخرى، إذا تحققت إحداهما تحققت الأخرى وإلا فلا؛ هذه هي المهمة التي تفيدها أدوات الشرط)) (٦).

وأضاف قائلاً: ((وهذه قيمة خلافية تميز أدوات الشرط عن غيرها من الأدوات، فعلى الرغم من أن الأدوات تدخل لتكسب الجملة معنى تركيبياً كالنفي أو الاستفهام أو التمني ... إلخ إلا أن أدوات الشرط تقوم بدور الربط بين جملتين إحداهما سبب والأخرى مسببة عنها)) (٧).

(١) شرح المفصل، ج ٨ ص ١٥٥

(٢) د. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، بيروت، ط ١، ١٩٦٤م، ص ٥٧.

(٣) اللسان، مادة "أدا".

(٤) أبو السعود حسنين، الأدوات النحوية وتعدد معانيها، دار المعارف الجامعية، ط ١٩٨٩م، ص ١١. (٣).

(٥) الأشباه والنظائر، ج ٢ ص ١٣٧.

(٦) د. محمد صلاح الدين مصطفى، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، (بدون ج ١

ص ١٨٧.

(٧) المصدر السابق، نفس الصفحة.

وقد قسم النحاة أدوات الشرط إلى قسمين:

أ. أدوات شرط عاملة. ب. أدوات شرط غير عاملة.

لكن هذا التقسيم لم يظهر إلا في فترات، لأنه كان مفهوماً عند قدامى النحاة من طريقتهم في دراسة هذه الأدوات دون أن يقسموها مباشرة ولعل ذلك راجع إلى أن الأصل في الأدوات الشرطية العمل وأن الجزم سمة من سماتها فأطلقوا مصطلح الشرط غير العامل على الأدوات التي لا تؤثر على المضارع جزماً، وذلك لأن المعنى التعليقي - وهو ارتباط الشرط بالجواب ارتباط السبب بالمسبب - موجود في هذه الأدوات.

إذن يمكن القول أن الفرق بين الشرط العامل وغير العامل فرق شكلي إعرابي، لا وظيفي أو دلالي.

٢/ جملة الشرط:

وهي الجملة التي تتكون من الفعل ومرفوعة. وسُمِّيَ فعل الشرط بذلك - أي فعل الشرط - لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه شرطاً لتحقيق مدلول الجواب ووقوع معناه، ولا يمكن أن يتحقق معنى الجواب ويحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله، إذ لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه سواء أ كان الشرط سبباً في وجود الجواب نحو: "إن تطلع الشمس يختف القمر"، أم غير سبب نحو: "إن كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة"، فوجود النهار ليس سبباً في طلوع الشمس إنما هو ملزوم والجواب لازم له. ولهذا يقولون إن الشرط ملزوم دائماً والجواب لازم له سواء أ كان الشرط سبباً في الجواب أم غير سبب (١).

٣/ جملة الجواب:

وهي الجملة التي تقع جواباً للشرط، ويسمى فعلها فعل الجواب والجزاء لوقوعه في صدر الجملة، والجزاء في اللغة: هو المكافأة على الشيء، ومنه تجازى دينه وبدينه إن تقاضاه (٢) والتسمية بالجزاء والجواب مجاز، ووجهه أنه شابه الجزاء من حيث كونه فعلاً مترتباً على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً الذي هو حقيقة الجزاء وشابه الجواب من حيث كونه لازماً عن القول الأول فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل (٣).

(١) النحو الوافي، ج ٤، ص ٣٢٠-٣٢١.

(٢) اللسان مادة "جزى".

(٣) الممع، ج ٢، ص ٥٨.